

تأثير المخاطر المالية على ربحية البنوك المدرجة في سوق الأسهم السعودي دراسة قياسية

The Influence of Financial Risks on profitability of Saudi Listed Banks An Econometric Study

د. عبد العزيز بن محمد السهلاوي

كلية إدارة الأعمال

جامعة الملك فيصل المملكة العربية السعودية

تاريخ الاستلام: 2018/12/05 تاريخ النشر: 201/12/30

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تحديد أثر المخاطر المالية في ربحية بنوك المملكة العربية السعودية، وذلك للفترة 2017-2013، ولتحقيق تم جمع البيانات اللازمة عن البنوك المدرجة في سوق الأسهم السعودي "تداول". شملت عينة الدراسة 12 بنك سعودي. وتم قياس الربحية بالمتغير التابع المتمثل في العائد على حقوق الملكية، والمتغيرات المستقلة المتمثلة في مؤشر مخاطر الائتمان ومؤشر مخاطر السيولة ومؤشر مخاطر رأس المال. واختبر نموذج الدراسة بيانات سلسلة زمنية وقطاعية للبنوك المدروسة، وتم ذلك باستخدام نموذج الانحدار وفق الأثر الثابت ونموذج الانحدار وفق الأثر المتغير. وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة سلبية ضعيفة بين مخاطر الائتمان والعائد على حقوق الملكية، ووجود علاقة طردية ضعيفة لمخاطر السيولة والعائد على حقوق الملكية، ووجود علاقة عكسية قوية لمخاطر رأس المال والعائد على حقوق الملكية.

الكلمات المفتاح: مخاطر الائتمان، مخاطر السيولة، مخاطر رأس المال، الربحية، البنوك.

Abstract:

This study aims to determine the impact of financial risks on profitability of banks in the Kingdom of Saudi Arabia for the period between 2013 and 2017. To achieve the objectives of the study, the researcher collected the data of the Saudi banks listed in Saudi stock market "TADAWUL". The measure of profitability that has been used in the study is the return on equity (ROE) while the financial risks are credit risk, liquidity risk and capital risk. The sample used in this study consisted of a panel data set for 12 Saudi banks. This study employs panel data regression of fixed effects model and random effects model. It was found that the relationship between credit risk and ROE has a weakly negative significant. And the relationship between liquidity risk and ROE were found to be weakly positive significant. And the relationship between capital risk and ROE were found to be strongly negative significant.

Key words: credit risk, liquidity risk, capital risk, profitability, banks.

مقدمة:

يعتبر القطاع المصرفي من أهم القطاعات الاقتصادية في الدول المتقدمة والنامية لما له من تأثير كبير، حيث يلعب هذا القطاع دوراً رئيسياً في نمو ودعم وتطوير الاقتصاد وأيضاً وسيطاً أكثر أماناً بين المدخرين والمستثمرين من حيث إيداع الأموال وإعادة استثمارها. كما يقدم القطاع المصرفي العديد من الخدمات المالية والمصرفية كالإقراض، واستقبال الودائع، والاستثمار، وغيرها من الخدمات.

تتعرض المصارف التجارية في ظل التغيرات المستمرة في البيئة الاقتصادية إلى العديد من المخاطر المالية، تتمثل في مخاطر الائتمان ومخاطر السيولة ومخاطر رأس المال، كما تؤثر هذه المخاطر بشكل مباشر على أداء وربحية المصرف، الأمر الذي يدعو إلى أهمية إدارتها والتعامل معها بكفاءة عالية من قبل مدراء المصارف.

من هنا يكتسب موضوع المخاطر المالية وأثرها في ربحية المصرف وأدائه، أهمية كبيرة خصوصاً في الفترة الحالية التي تشهد حدة في المنافسة والتطور التكنولوجي والتميز من الشركات والمؤسسات المالية على مستوى العالم. يعتبر موضوع المخاطرة وتقييم أداء المصارف التجارية السعودية عملية ضرورية لما يشهده القطاع المالي والمصرفي من تحولات وإصلاحات وفقاً لرؤية المملكة 2030. يهدف هذا البحث إلى دراسة أثر المخاطر المالية على أداء المصارف

التجارية السعودية. ودراسة أهم المتغيرات المستقلة بهذا الموضوع الهام والحيوي واختبار الفرضيات للوصول إلى الاستنتاجات واقتراح أهم التوصيات.

مشكلة الدراسة:

تدور مشكلة الدراسة في محاولة الوصول إلى كيفية تحليل العلاقة بين ربحية البنك التجاري وبين المخاطر المالية المرتبطة بنشاطه، وكما هو معروف أن الهدف الأساسي لأي مؤسسة مالية هو تعظيم الربح وزيادة الثروة عن طريق إدارة فعالة ومتجنبنة للمخاطر المالية. ومن هذا المنطلق تأتي أهمية توضيح أدوات وطرق إدارة المخاطر التي تواجهها المصارف التجارية السعودية، وأيضاً بناء نموذج يساعد في فهم وتحليل العلاقة بين العائد والمخاطرة. وتأسيساً على ذلك، يمكننا صياغة مشكلة الدراسة الحالية في السؤال التالي:

ما أثر المخاطر المالية المتمثلة في مخاطر الائتمان ومخاطر السيولة ومخاطر رأس المال المرتبطة بنشاط المصرف على ربحيته؟

فرضيات الدراسة:

للوصول إلى النتائج التي يمكننا من خلالها الاجابة عن تساؤل الدراسة، ثم اختبار فرضيات الدراسة التي صيغت وفق الشكل التالي:

H₁: تؤثر المخاطر الائتمانية بشكل عكسي وبدلالة احصائية في ربحية البنوك.

H₂: تؤثر مخاطر السيولة بشكل عكسي وبدلالة احصائية في ربحية البنوك.

H₃: تؤثر مخاطر رأس المال بشكل طردي وبدلالة احصائية في ربحية البنوك.

أهداف الدراسة:

يعد تحقيق التوازن الملائم بين المخاطر والعوائد وتقليل الآثار السلبية المحتملة على الأداء المالي للبنك تعظيم الربح، من أهم الاهداف التي يجب على البنوك أن تسعى الى تحقيقها. ونتيجة لذلك، فإن هذه الدراسة تهدف بالدرجة الأولى إلى معرفة أثر المخاطر المالية في أداء البنوك التجارية السعودية. وذلك بالإضافة إلى الهدفين الفرعيين التاليين:

- 1 - تحديد المخاطر المالية في البنوك التجارية السعودية.
- 2 - المساعدة في ترشيح قرارات مديري المخاطر في البنوك السعودية، وتقديم الوصفة المناسبة لعلاج أي مخاطرة يمكن أن تتعرض لها تلك المصارف.

أهمية الدراسة:

تستمد هذه الدراسة أهميتها من خلال تحليل العلاقة بين المخاطر المالية في البنوك وربحيتها، وبالتالي يتوقع أن تساهم هذه الدراسة في تطوير المفهوم العام للمخاطر المالية التي تواجهها البنوك التجارية السعودية، عن طريق الاستناد إلى نظريات متصلة بها (نظرية إدارة المخاطر المالية)، وإضافة إلى ذلك تطوير نموذج رياضي يساعد في قياس مستوى مخاطر السيولة والائتمان ومخاطر رأس المال التي تواجهها تلك البنوك، الامر الذي يساعد الجهات المختصة في تلك المؤسسات في عملية اتخاذ القرار وإدارة المخاطر بمختلف أنواعها بشكل جيد.

الدراسات السابقة:

دراسة (Angbazo, L, 1997) التي اختبرت فرضية أن المصارف التي لديها قروض أكثر خطورة وارتفاع مخاطر أسعار الفائدة ستحدد أسعار الفائدة على القروض والودائع لتحقيق هوامش فائدة صافية أعلى. توضح بيانات الدراسة لفئات مختلفة من المصارف للفترة 1989-1993 أن هوامش الفائدة الصافية للمصارف التجارية تعكس كلا من مخاطر التخلف عن السداد ومخاطر أسعار الفائدة. تتأثر هوامش الفائدة الصافية لمصارف مركز المال (Money Center Banks) بمخاطر التخلف عن السداد، ولكن ليس بسبب مخاطر أسعار الفائدة، وهو ما يتسق مع تركيزها الكبير في الموجودات قصيرة الأجل والأدوات التحوطية خارج الميزانية العمومية (OBS). وعلى النقيض من ذلك، فإن الشركات المصرفية الإقليمية (فائقة) حساسة لمخاطر أسعار الفائدة ولكنها لا تتأثر بمخاطر التخلف عن السداد. تشير البيانات إلى أن أنشطة خارج الميزانية العمومية تعزز قاعدة أصول أكثر تنوعاً وتوليد هوامش من تمويل الإيداعات أو الأسهم، وأن الاختلافات الشاملة في مخاطر أسعار الفائدة ومخاطر السيولة مرتبطة بالفروق في تعرض بيانات خارج الميزانية العمومية.

دراسة (العلي، 2014) هدفت الدراسة إلى تحديد أثر المخاطر المالية على ربحية البنوك التجارية ضمن الصناعة المصرفية السورية وذلك عن الفترة 2006-2010، لقد اشتملت عينة الدراسة على (6) بنوك تجارية عاملة في سورية. تم دراسة سلوك المتغير التابع المتمثل في العائد على حقوق الملكية، والمتغيرات المستقلة المتمثلة في مؤشر مخاطر الائتمان، مؤشر مخاطر السيولة، مؤشر مخاطر رأس المال. ومن أهم النتائج التي تم التوصل إليها: وجود علاقة سلبية ذات دلالة إحصائية بين العائد على حقوق الملكية ومخاطر السيولة ومخاطر رأس المال، ووجود علاقة موجبة ذات دلالة احصائية بين العائد على حقوق الملكية ومؤشر مخاطر رأس المال، ووجود علاقة سلبية ضعيفة بين العائد على حقوق الملكية ومؤشر مخاطر الائتمان بسبب ضعف المخصصات المواجهة للقروض المتحمل تعثرها، وان السياسة الائتمانية في البنوك السورية سياسة تجنب للمخاطرة وليست إدارة لمخاطر الائتمان.

دراسة (FauziahHanimTafri, 2009) قامت باختبار العلاقة بين المخاطر المالية والربحية لمجموعة من المصارف التجارية الماليزية للفترة الممتدة ما بين 1996-2005، حيث تم قياس الربحية المصرفية من خلال العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية، بينما تم التعبير عن المخاطر المالية بمخاطر الائتمان ومخاطر سعر الفائدة وكذلك مخاطر السيولة. واستنتجت هذه الدراسة بأن العلاقة ضعيفة بين مخاطر سعر الفائدة والعائد على حقوق الملكية وبالمقابل كانت هذه العلاقة ذات دلالة إحصائية فيما يتعلق بالعائد على الأصول.

دراسة (الخطيب، 2016) هدفت هذه الدراسة إلى بيان أثر مخاطر الائتمان على الأداء المالي في المصارف الإسلامية العاملة في دول مجلس التعاون الخليجي خلال الفترة (2008-2015)، وتوصلت الدراسة إلى وجود أثر معنوي لمخاطر الائتمان على معدلات العائد على الموجودات، وعلى حسابات الاستثمار المشترك، ووجود أثر معنوي لمخاطر الأمم على معدل العائد على حقوق الملكية، بينما لا يوجد أثر معنوي لكفاية رأس المال على معدل العائد على حقوق الملكية، كما أظهرت الدراسة أن متغيرات المخاطر كان لها أثر أكبر في تفسير تباينات معدلات العائد في ظل وجود المتغير الضابط وهو نسبة التغير في الموجودات.

دراسة (الساعدي، 2015) هذه الدراسة هدفت إلى التحقق من مستويات ربحية المصارف العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، وأثر بعض المتغيرات الداخلية على تلك المستويات، وقد توصلت الدراسة إلى أن هناك علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية لكل من حقوق الملكية والمطلوبات والسيولة والاستثمارات على مستويات ربحية المصارف، وعدم وجود علاقة بين إجمالي الموجودات والتدفق النقدي والودائع والقروض والربحية، مما يعني أن المصارف في العراق لا تعتمد في ربحيتها على صميم عملها المصرفي بقدر اعتمادها على الأرباح المتأتية من استثماراتها.

دراسة (العزكي، 2010) أظهرت نتائج الدراسة وجود أثر للمخاطر المصرفية في ربحية المصارف التجارية اليمنية على مستوى كل مصرف على حده وعلى مستوى المصارف مجتمعة وبنسب متفاوتة. كما أظهرت الدراسة أنه لا يوجد أثر لمخاطر رأس المال في ربحية المصارف اليمنية الأخرى، بينما بالنسبة لمخاطر الائتمان فإن انخفاضها يؤدي إلى زيادة ربحية بعض المصارف ضمن العينة، وزيادتها تؤدي إلى زيادة الربحية لدى البعض الآخر. كما أوضحت نتائج الدراسة أن زيادة مخاطر سعر الفائدة تؤدي إلى ارتفاع ربحية البنك الأهلي اليمني، بينما تؤدي زيادة مخاطر السيولة إلى ارتفاع ربحية بنك اليمن الدولي وبنك اليمن والكويت. وفيما يخص نتائج اختبار الفرضيات على مستوى البنوك التجارية مجتمعة فقد أظهرت النتائج وجود أثر لمخاطر السيولة ومخاطر سعر الفائدة في ربحية البنوك، بينما لا يوجد أثر للمخاطر المصرفية الأخرى.

دراسة(محمد،2014) تهدف هذه الدراسة الى التعرف على مخاطر مناطق الفعالية بالمنهج الحديث لادارة الاصول والخصوم فى البنوك التجارية المصرية ومدى تأثيره بكفاية رأس المال المصرفي وذلك من خلال الاجابة على اسئلة مشكلة الدراسة ، وتمت هذه الدراسة على 10 بنوك كعينة تمثل 26% من جملة البنوك التجارية المصرية وذلك خلال الفترة من 1991 وحتى 2010 أي 20 سنة مما يعطى النتائج المتحصل عليها درجة عالية من الثقة ، وتم استخدام اسلوب تحليل الانحدار الخطى المتعدد ، وقد توصلت الدراسة الى ضرورة قيام البنوك التجارية بإدارة مخاطر مناطق الفعالية لادارة الاصول والخصوم فى البنوك التجارية المصرية من خلال التطبيق الامثل لاتفاقية بازل وكذلك التوازن فيما بين الربحية والسيولة مما يحد من مخاطر الائتمان ومخاطر سعر الفائدة، ويتم ذلك من خلال بناء نظام معلومات مصرفي يساعد في وجود اشارات الانذار المبكر للكشف عن هذه المخاطر وكيفية التعامل معها.

دراسة(Hutchison.D et al, 2003)قامت هذه الدراسة بدراسة العلاقة السببية بين هيكل رأس المال، ممثلًا بنسبة الرفع المالي، والربحية ممثلة بالعائد على حقوق الملكية على مجموعة من المصارف التجارية في الولايات المتحدة الأمريكية عن فترتين: 1983-1989 ومن عام 1996-2002. وأظهرت نتائج هذه الدراسة وجود علاقة موجبة وقوية بين الرفع المالي والعائد على حقوق الملكية.

دراسة (البقار، 2015)هدفت الدراسة إلى الوقوف على أثر مخاطر السيولة على أداء المصارف التجارية الليبية العامة، حيث تمثلت عينة الدراسة في ضوء المحددات التي تم وضعها من قبل الباحث في (4) أربعة مصارف تجارية عامة. أوضحت نتائج النموذج المقدر لتأثير متغيرات مخاطر السيولة أن أهم المتغيرات ذات الأثر هي: قدرة المصرف على مواجهة المسحوبات، قدرة المصرف على مواجهة السحب من الودائع، ومدى توفر الأصول السائلة. وأن تلك المتغيرات ذات أثر كبير على أداء المصارف محل الدراسة.

دراسة (أدم، 2016) هدفت هذه الدراسة إلى دراسة العلاقة بين الرافعة المالية والمخاطر الكلية في القطاع المصرفي بالمملكة العربية السعودية خلال الفترة 2006 إلى 2012. وقد قيست الرافعة المالية بنسبة الديون إلى إجمالي الأصول ونسبة حقوق الملكية، أما المخاطر فقيست بكل من الانحراف المعياري ومعامل الاختلاف لعوائد البنوك مقاسة بكل من العائد على حقوق الملكية ورياح السهم العادي. وتم التوصل إلى وجود علاقة دالة إحصائية بين الرافعة المالية مقاسة بنسبة الديون إلى إجمالي الأصول والمخاطر الكلية مقاسة بكل من الانحراف المعياري لربح الملكية ومعامل الاختلاف لربح الملكية، ومعامل الاختلاف لعوائد الاسهم لعوائد السهم العادي. وكذلك وجود علاقة دالة إحصائية بين الرافعة المالية مقاسة بنسبة الديون إلى حقوق الملكية والمخاطر الكلية مقاسة بالانحراف المعياري لربح الملكية. كما تم التوصل إلى عدم وجود علاقة دالة إحصائية بين الرافعة المالية مقاسة بنسبة الديون إلى حقوق الملكية والانحراف المعياري لعوائد

السهم العادي، ومعامل الاختلاف لعوائد السهم العادي. وأخيراً عدم وجود علاقة دالة إحصائياً بين الرافعة المالية مفاصة بنسبة الديون إلى إجمالي الأصول والمخاطر الكلية مفاصة بالانحراف المعياري لعوائد السهم العادي.

دراسة (فارس، 2015) هدفت الدراسة إلى بحث تأثير المخاطر المصرفية والمتمثلة في مخاطر سعر الفائدة، مخاطر الائتمان، مخاطر السيولة، مخاطر التشغيل، مخاطر أسعار الصرف، مخاطر رأس المال، ومخاطر الرافعة المالية على كل من القيمة السوقية للأسهم البنوك التجارية وأدائهم المالي، وتحديد تأثير الأداء المالي على القيمة السوقية لأسهم البنوك التجارية. وتمثل مجتمع الدراسة في البنوك المصرية. كما تمثلت عينة الدراسة في البنوك المصرية المقيدة ببورصة الأوراق المالية وعددها 9 بنوك تمثل جميع البنوك المقيدة بالبورصة المصرية بعد استبعاد بنك فيصل الإسلامي المصري، ومصرف أبو ظبي الإسلامي- مصر وذلك نظراً للطبيعة نشاطهما الخاص وعدم تشابه مع أغراض الدراسة. وقد تم إجراء الدراسة خلال الفترة من عام 2006 حتى عام 2010. وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين المخاطر المصرفية وكل من الأداء المالي والقيمة السوقية لأسهم البنوك التجارية المختلفة الممتثلة لعينة الدراسة، ووجود تأثير ذو دلالة إحصائية لتلك المخاطر على كل من الأداء المالي والقيمة السوقية للأسهم البنوك التجارية بعينة الدراسة، ووجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين الأداء المالي والقيمة السوقية لأسهم البنوك التجارية.

مجتمع الدراسة:

وفقاً لأهداف الدراسة يتمثل مجتمع الدراسة في جميع المصارف التجارية السعودية التي يتم تداول أسهمها في سوق الأوراق المالية السعودي، وقد تم تحديد إطار المجتمع على أساس المصارف الواقعة تحت مظلة مؤسسة النقد العربي السعودي.

عينة الدراسة:

تقتضي أهداف الدراسة أن يتم اختيار العينة في ضوء الشرط التالي:

أن تتوفر البيانات المالية اللازمة لقياس متغيرات الدراسة عن المصرف في سلسلة زمنية متصلة، وبالاعتماد على موقع مؤسسة النقد العربي السعودي (ساما)، قمنا بمراجعة مجتمع الدراسة وفحص جميع المصارف في ضوء هذا الشرط، فبلغ عدد المصارف التي تمثل عينة الدراسة (12) مصرفاً، وهي التي توافرت عنها سلسلة زمنية متصلة تغطي (20) ربع سنة خلال الفترة من (2013) إلى (2017)، وهي الفترة الزمنية التي استطعنا تجميع بيانات متتالية وكاملة لها. وهذه المصارف هي: بنك البلاد، والبنك السعودي الفرنسي، والبنك الأهلي، وبنك الرياض، والبنك العربي، وبنك ساب، والبنك الأول (البنك السعودي الهولندي)، والبنك السعودي للاستثمار، ومصرف الراجحي، وبنك الجزيرة، ومجموعة سامبا المالية، ومصرف الإنماء.

مصادر جمع البيانات:

وفقاً لأهداف الدراسة، تم الاعتماد على البيانات والمصادر الأولية والثانوية. حيث اعتمدت الدراسة في جانبها النظري على مراجعة الدراسات السابقة النظرية والتطبيقية في مجال المخاطر المالية بالمصارف، وذلك بقصد الاعتماد على نظرية إدارة المخاطر المالية، ولأجل تطوير إطار عام لإدارة المخاطر المالية في المصارف السعودية. أما في الجانب التطبيقي فقد اعتمدت الدراسة على النشرات الدورية والتقارير المالية السنوية والإحصاءات الخاصة بالمصارف التجارية السعودية موضع الدراسة والصادرة عن المصارف ذاتها أو الجهات المشرفة عليها، كما تم الرجوع إلى دليل الشركات المساهمة السعودية الصادر عن هيئة السوق المالية وفي موقع تداول.

أسلوب تحليل البيانات إحصائياً:

اعتمدت الدراسة على أساليب التحليل الإحصائي التي تناسب الدراسة من حيث الأهداف، والفروض، ونوع البيانات المستخدمة، وتتمثل هذه الأساليب فيما يلي:

- 1- الاعتماد على أداة الاقتصاد القياسي، مصفوفة البيانات الزمنية- القطاعية (Panel Data).
 - 2- استخدام أسلوب النمذجة، المتمثل في نموذج الانحدار ذو الأثر الثابت Least squares dummy variable model (LSDV).
 - 3- استخدام أسلوب النمذجة، المتمثل في نموذج الانحدار ذو الأثر المتغير Random-effect GLS regression.
 - 4- استخدام اختبار Hausman لاختيار النموذج الأنسب.
 - 5- وقد تم استخدام جميع الأساليب الإحصائية بالاعتماد على البرنامج الإحصائي "Stata"، وذلك بما يتفق مع أهداف وفروض الدراسة، وكذلك نوعية البيانات التي اعتمدت عليها الدراسة، والتي كانت جميعها متغيرات متصلة Continues تعتمد على مقياس النسبة Ratio scale.
- ومن أهم مبررات استخدام هذه الطريقة ما يلي:
- تعتبر أكثر فعالية وكفاية في تحليل البيانات بشكل مصفوفي: قطاعي - زمني.
 - تساهم في حل مشاكل الاقتصاد القياسي وذلك من خلال زيادة عدد الملاحظات وتخفيض نسب الارتباط للعناصر التفسيرية (المتغيرات المستقلة).

- تأخذ بعين الاعتبار الأمور والقضايا التي لا يمكن ملاحظتها المتعلقة بالحدث أو الزمن وذلك لأنها تمثل الزمن والحدث معاً.

متغيرات الدراسة:

قام الباحثان بتحديد متغيرات الدراسة كما يلي:

المتغير التابع (Y):

العائد على حقوق الملكية (ROE) Return On Equity:

يعد معدل العائد على حقوق الملكية مؤشراً هاماً لوصف العلاقة المتبادلة بين العائد والمخاطرة، وقد بدأ استخدام هذا النموذج منذ بداية السبعينات في الولايات المتحدة الأمريكية من قبل ديفيد كول، إجراءً لتقييم أرباح المصرف الخاصة بمخاطر التشغيل ومخاطر الائتمان، ومخاطر السيولة، ومخاطر معدل الفائدة ومخاطر رأس المال (حماد، 1999، ص143-190). ويمكن تلخيص مؤشرات هذا النموذج في العلاقة التالية:

$$\text{العائد على حقوق الملكية} = \left[\frac{\text{الإيرادات الإجمالية}}{\text{الأصول الإجمالية}} \right] \times \left[\frac{\text{(الدخلفي)}}{\text{الإيرادات الإجمالية}} \right] \times \left[\frac{\text{الأصول الإجمالية}}{\text{الملكية حقوق}} \right]$$

ويمتاز هذا النموذج بمرونته الكبيرة التي تساعد على اتخاذ القرارات بشكل تفصيلي فيما يخص كل جزء من هذا المؤشر، كذلك يساعد في تقييم العلاقة بين العائد والمخاطرة، كما هو الحال بالنسبة لمؤشر الرافعة المالية حيث يؤثر في مستوى الربحية ويعكس مستوى مخاطر رأس المال.

المتغيرات المستقلة: اعتمد الباحث على المتغيرات التالية:

مخاطر الائتمان:

تعرف المخاطر الائتمانية على أنها احتمالات وقوع الخسائر بسبب تخلف المتعاملين عن الوفاء بالتزاماتهم عند استحقاقها، أو تغيير في السداد بخلاف شروط التعاقد (الخطيب، 2016، ص92). وباعتبار المصارف من المنشآت ذات الطبيعة الخاصة التي تواجه مخاطر علناختلاف أشكالها في وقت واحد، فإن المخاطر الائتمانية تعد الأكثر أهمية وشيوعاً، وهي ناتجة عن المعاملات المصرفية مع العملاء والمؤسسات. وتصنف هذه المخاطر إلى أنواع مختلفة، تسهل قياسها بمؤشرات متطورة، وتسمح للمصرف من تحديدها بدقة والتنبؤ بها مستقبلاً. الأمر الذي يساعد على التحكم بها أو التقليل منها.

ومن هذا المنطلق تركز الدراسات المعاصرة اهتمامها في كيفية إدارة مخاطر الائتمان المصرفي والتحكم فيها واتخاذ القرارات الاستثمارية والمالية على ضوء نظم وأساليب رقابية وإدارية صارمة تضمن للمصرف تحديداً أوضح لتلك المخاطر وتصنيفها، وبالتالي اتخاذ القرارات المناسبة التي تقود إلى تحقيق أهدافه بصورة أفضل.

$$\text{مؤشر المخاطر الائتمانية} = \frac{\text{التموليقيمة في الانخفاض مخصص}}{\text{التمويل الإجمالي}}$$

وتجدر الإشارة إلى أن أهم الدراسات التي استخدمت هذه النسبة كمقياس للمخاطرة الائتمانية نذكر: دراسة (العلي، 2014)، ودراسة (Fauziah & Hanim, 2009). إن ارتفاع هذه النسبة يدل على أن نسبة مخصصات الانخفاض في التسهيلات الائتمانية إلى إجمالي القروض الممنوحة تكون كبيرة، الأمر الذي يعكس على زيادة في الخسائر المحتملة، ومن ثم عدم تحقيق الأرباح المتوقعة. وبالتالي فإن العلاقة المنتظرة بين هذه النسبة ومعدل العائد على حقوق الملكية هي علاقة سلبية.

مخاطر السيولة:

ترتبط سياسة منح الائتمان للعملاء على وجود توافق مع آجال مصادر أموال المصرف بما يوفر السيولة الكافية له لمواجهة طلبات السحب للودائع من طرف عملاء آخرين، حيث يؤثر عدم قدرة المصرف في التسييل الفوري للأصول بتكلفة مقبولة على ربحيته فينشأ ما يسمى بمخاطر الفشل فيالمطابقة والموائمة بين المسحوبات النقدية للعملاء المودعين وتسديدات العميل المقترض، ومن أهم أسباب التعرض لمخاطر السيولة ما يلي:

- ضعف تخطيط السيولة في المصرف مما يؤدي إلى عدم التناسق بينالأصول والالتزامات من حيث آجال الاستحقاق.

- سوء توزيع الأصول على استخدامات يصعب تحويلها إلى أرصدة سائلة.

- التحول المفاجئ لبعض الالتزامات العرضية إلى التزامات فعلية.

- تأثير العوامل الخارجية مثل الركود الاقتصادي والأزمات الحادة في الأسواق المالية.

إن الاحتفاظ بسيولة مناسبة أمراً هاماً في إدارة مخاطر السيولة لدى المصرف. وذلك لتغطية عمليات السحب اليومية الصغيرة التي تعكس الشفافية والأمان للمودعين (Ratnovski, 2013). وقد تم قياس المخاطر الائتمانية بموجب النسبة التالية (البقار، 2015):

$$\text{مؤشر مخاطر السيولة} = \frac{\text{السائلة الموجودات}}{\text{المطلوبات الإجمالية}}$$

تجدر الإشارة إلى أن أهم الدراسات التي استخدمت هذه النسبة كمقياس لمخاطر السيولة: دراسة (العلي، مرجع سابق) ودراسة (البقار، مرجع سابق)، إن ارتفاع هذه النسبة يقود إلى مخاطرة سيولة منخفضة، وبالتالي فالعلاقة المنتظرة بين هذه النسبة ومعدل العائد على حقوق الملكية هي علاقة سلبية. كما يمكننا استخدام نسبة الاستثمارات بغرض المتاجرة إلى إجمالي الموجودات كمؤشر آخر في قياس مخاطر السيولة.

مخاطر رأس المال (مخاطر الرفع المالي):

تعد كفاية راس المال إحدى العوامل المساعدة على تقليل درجة المخاطرة التي ترتبط بالمصرف، بل يجزم المالىين بأنها الأكثر أهمية في مواجهة المخاطر التي يتعرض لها العمل المصرفي، والدليل على ذلك توالي القرارات والاجتماعات التي تنظمها الدول الصناعية لاستصدار مقررات واتفاقيات تخص نسبة الكفاية الرأسمالية وكان آخرها اتفاق بازل (3) والذي تم تطبيقه في يناير عام 2016. وهي مهمة أيضا بسبب التطور المسارع في استخدام النظم التكنولوجية الالكترونية المعقدة والمتطورة في مجال عمل المصارف، الأمر الذي يتطلب تعديلات في نسبة رأس المال.

وتتمتع المصارف بخاصية الرفع المالي Financial Leverage بحيث أنها تتاجر بأموال الغير ومن ثم تكون هذه النسبة متفوقة على تلك التي تتمتع بها المؤسسات الأخرى. وكلما احتفظت المصارف بقدر أكبر من رأسمالها زادت قدرتها على امتصاص الخسائر المحتملة والتخفيف من زيادة القروض المتعثرة وكانت أكثر قدرة على الاستمرار، وهذا ما ندعوه انخفاض في الرفع المالي. ويمكن قياس هذه النسبة من خلال قسمة حقوق الملكية على إجمالي الأصول على النحو التالي (ادم، 2016):

المساهمينحقوق

مؤشر مخاطر رأس المال = $\frac{\text{الموجودات إجمالية}}{\text{المساهمينحقوق}}$

وقد تم استخدام هذه النسبة كمقياس للرفع المالي في المصارف في العديد من الدراسات من أهمها دراسة (P10,1997,Wong)، ودراسة (العلي، مرجع سابق)، ودراسة (ادم، مرجع سابق) والعلاقة المتوقعة من هذه النسبة مع الربحية هي علاقة موجبة (طردية).

جدول (1) متغيرات الدراسة، طريقة قياسها، الإشارة المنتظرة منها

المتغير التابع والمتغيرات المستقلة	الرمز	طريقة الحساب	الإشارة أو العلاقة المنتظرة
العائد على حقوق الملكية	ROE	(صافي الدخل) / إجمالي حقوق المساهمين	NA
المخاطر الائتمانية	CR	(مخصص الانخفاض في قيمة التمويل) / إجمالي التمويل	سالبة (-)
مخاطر السيولة	LR	(الموجودات السائلة) / إجمالي المطلوبات	سالبة (-)
	Liq	(الاستثمارات المتاحة للبيع) / إجمالي الموجودات	سالبة (-)
مخاطر رأس المال	Lev	(حقوق المساهمين) / إجمالي الموجودات	موجبة (+)

استناداً إلى ما تقدم يمكننا الآن صياغة النموذج الرياضي المطلوب اختباره كما يلي:

$$ROE_{it} = \alpha_0 - \beta_1 CR - \beta_2 LR - \beta_3 Liq + \beta_4 Lev + \varepsilon_{it}$$

حيث تمثل i المصرف، وتمثل t ربع السنة المدروس، بينما تعبر β عن معامل الارتباط للمتغيرات المستقلة المدروسة، ε معامل الخطأ للنموذج.

علاقات ومعاملات الارتباط بين متغيرات الدراسة:

يبين الجدول (2) علاقات ومستوى الارتباط بين جميع المتغيرات المدروسة. حيث يبين قوة ونوعية العلاقة بين المتغيرات المستقلة (التفسيرية)، كما أن هذا الجدول يساعد في قياس (correlation)، درجات الارتباط ومدى قوة العلاقة بين هذه المتغيرات. فمن الملاحظ أن أغلب المتغيرات ليس لديها علاقات متينة فيما بينها باستثناء معامل الارتباط بين متغير العائد على حقوق الملكية ومخاطر الرفع المالي (-0.4375).

جدول (2) معاملات الارتباط بين متغيرات الدراسة

	ROE	CR	LR	Liq	Lev
ROE	1.0000				
CR	0.2719	1.0000			
LR	- 0.1776	0.0146	1.0000		
Liq	- 0.0913	0.3093	0.2059	1.0000	
Lev	- 0.4375	- 0.3268	0.3011	- 0.1325	1.0000

المصدر: التحليل الإحصائي Stata

كما تُظهر الدراسة الوصفية لمتغيرات الدراسة من خلال الجدول (3)، أن العائد على حقوق الملكية (ROE) قد تآرجح بين 42% إلى - 3% تقريباً، وبمتوسط 13.6%، بينما كان متوسط نسبة مخصص انخفاض التمويل إلى إجمالي التمويل 2%، وقد بلغت نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الالتزامات 26% كمتوسط. وقد بين هذا الجدول بأن نسبة الرافعة المالية بلغت 14.6% كمتوسط.

جدول (3) بيانات إحصائية وصفية لمتغيرات المصارف (الوسط الحسابي، الانحراف المعياري، أدنى وأقصى قيمة لمتغيرات الدراسة)

Variable	Obs	Mean	Std. Dev.	Min	Max
ROE	240	0.13639	0.04042	0.03132	0.41195
CR	240	0.02116	0.00679	0.00836	0.05837
LR	240	0.26166	0.09469	0.01842	0.46334
Liq	240	0.05557	0.04737	0.00258	0.21731
Lev	240	0.14606	0.03660	0.01300	0.33134

المصدر: التحليل الإحصائي Stata

نتائج تحليل البيانات:

تحليل البيانات الانحدار وفق الأثر الثابت والأثر المتغير:

تم تحليل البيانات باستخدام علاقات الانحدار ووفق الصيغة الزمنية- القطاعية (panel data) وباستخدام النموذج ذو الأثر الثابت (Least squares dummvariable model (LSDV) والنموذج ذو الأثر المتغير Random-effects GLS regression على النحو التالي:

نتائج تحليل البيانات:

جدول (4) نتائج الانحدار ذو الأثر الثابت (Fixed Effect Regression)

المتغيرات	Coef	T-stat
CR	-0.73213	-1.573
LR	0.09968	1.625
Liq	-0.13293	-1.398
Lev	-0.26261***	2.652
R-squared		
Within		0.0612
Between		0.0035
Overall		0.0223

تمثل ***, **, *، درجة معنوية بـ 1% ، 5% ، 10% على التوالي

المصدر: التحليل الإحصائي Stata

مناقشة نتائج تحليل FE وتفسيرها:

يتضح من الجدول أعلاه ما يلي:

❖ **مؤشر المخاطر الائتمانية (CR):** أظهرت نتائج الانحدار وجود علاقة سالبة غير معنوية بين مؤشر العائد على حقوق الملكية الممثل بالربحية ومؤشر المخاطر الائتمانية، حيث بلغ مستوى المعنوية 12% تقريباً. كما يمكن تفسير ضعف العلاقة من خلال ملاحظة انخفاض المخصصات الموجهة للقروض المحتمل تعثرها. ويمكن تبرير ذلك بأن المصارف تقوم بدراسات دقيقة ومتأنية لطلبات القروض، وأيضاً قوة المراكز المالية الخاصة بالمقترضين على مستوى الأفراد والشركات.

❖ **مؤشر مخاطر السيولة (LR) (1):** أظهرت نتائج الانحدار فيما يتعلق بهذا المؤشر أن العلاقة موجبة غير معنوية بين مؤشر مخاطر السيولة والعائد على حقوق الملكية الممثل بالربحية، حيث بلغ مستوى المعنوية 11%. وهذه النتيجة مخالفة لمعظم الدراسات السابقة، كما يمكن تبرير ذلك من خلال الرجوع إلى كيفية احتسابها ووجدنا أن تركيز الموجودات السائلة المربحة أعلى من الغير مربحة وهذا ما يُفسر طردية العلاقة.

❖ **مؤشر مخاطر السيولة (Liq) (2):** أظهرت نتائج الانحدار وجود علاقة سالبة غير معنوية بين المؤشر الذي يقيس نسبة الاستثمارات المتاحة للبيع إلى إجمالي الأصول والعائد على حقوق الملكية. حيث بلغ مستوى المعنوية 16%. وجاءت العلاقة منسجمة مع الدراسات السابقة. هذا المؤشر يمثل مقياس آخر وثانوي لقياس مخاطر السيولة في المصارف.

❖ **مؤشر مخاطر رأس المال (Lev):** أظهرت نتائج الانحدار وجود علاقة سالبة ذات دلالة معنوية قوية جداً بين مؤشر العائد على حقوق الملكية الممثل بالربحية ومؤشر مخاطر رأس المال الممثل بنسبة "الرافعة المالية". حيث جاءت النتيجة غير منسجمة مع الدراسات السابقة وما هو منتظر من الدراسة، وكانت العلاقة "عكسية". وهذا يمكن تبريره بأن المصارف السعودية تحتفظ برأس مال مرتفع وأعلى من المتطلبات المفروضة. وأيضاً أن زيادة رأس المال عن الحد المطلوب يؤدي إلى زيادة مستوى الأمان بالنسبة إلى استثمارات المصارف ولكن من جهة أخرى يؤثر سلباً على الربحية.

جدول (5) نتائج الانحدار ذو الأثر المتغير (Random Effect Regression)

المتغيرات	Coef	z
CR	-0.05396	-0.13
LR	0.01716	0.39
Liq	-0.11268	-1.42
Lev	-0.36382***	-4.17
R-squared		
Within	0.0490	
Between	0.4494	
Overall	0.2053	

تمثل ***, **, *، درجة معنوية ب 1% ، 5% ، 10% على التوالي

المصدر: التحليل الإحصائي Stata

مناقشة نتائج تحليل RE وتفسيرها:

يتضح من الجدول أعلاه ما يلي:

❖ **مؤشر المخاطر الانتمانية (CR):** أظهرت نتائج الانحدار وجود علاقة سالبة غير معنوية بين العائد على حقوق الملكية الممثل بالربحية ومؤشر المخاطر الانتمانية، حيث بلغ مستوى المعنوية 90% تقريباً. كما يمكن تفسير ضعف العلاقة من خلال ملاحظة انخفاض مخصصات خسائر الائتمان للقروض المحتمل تعثرها. ويمكن تبرير ذلك بأن المصارف تقوم بدراسات دقيقة ومتأنية لطلبات القروض.

❖ **مؤشر مخاطر السيولة (LR)(1):** أظهرت نتائج الانحدار وجود علاقة موجبة غير معنوية بين مؤشر مخاطر السيولة والعائد على حقوق الملكية الممثل بالربحية، حيث بلغ مستوى المعنوية 70% تقريباً.

❖ **مؤشر مخاطر السيولة (2) (Liq):** أظهرت نتائج الانحدار وجود علاقة سالبة غير معنوية بين المؤشر الذي يقيس نسبة الاستثمارات المتاحة للبيع إلى إجمالي الموجودات ومؤشر العائد على حقوق الملكية الممثل بالربحية. حيث بلغ مستوى المعنوية 16% تقريباً. حيث جاءت النتيجة منسجمة مع ما هو منتظر من الدراسة. ويمثل هذا المؤشر مقياساً ثانوياً لقياس مخاطرة السيولة في المصارف.

❖ **مؤشر مخاطر رأس المال (Lev):** أظهرت نتائج الانحدار وجود علاقة سالبة ذات دلالة معنوية قوية بين مؤشر العائد على حقوق الملكية الممثل بالربحية ومؤشر مخاطر رأس المال. حيث جاءت النتيجة غير منسجمة مع ما هو منتظر من الدراسة، فكانت الإشارة سالبة "علاقة عكسية" وبمستوى معنوية 1%. جاءت النتيجة منسجمة مع مذكره (Berger, 1991) حيث يرى أن العلاقة بين مؤشر الرفع المالي والربحية تكون سالبة عندما يكون رأس المال أكبر من الحد الأمثل.

نتائج تحليل البيانات كل متغير على حده:

جدول (6) نتائج الانحدار ذو الأثر الثابت (Fixed Effect Regression)

المتغيرات	Coef	T-stat
CR	-0.58221	-1.41
R-squared		
Within	0.0087	

تمثل ***, **, *، درجة معنوية ب 1% ، 5% ، 10% على التوالي

المصدر: التحليل الإحصائي Stata

❖ **مؤشر المخاطر الانتمانية (CR):** أظهرت نتائج الانحدار وجود علاقة سالبة غير معنوية بين مؤشر العائد على حقوق الملكية الممثل بالربحية ومؤشر المخاطر الانتمانية، حيث بلغ مستوى المعنوية 12% تقريباً. كما يمكن تفسير ضعف العلاقة من خلال ملاحظة انخفاض المخصصات الموجهة للقروض المحتمل تعثرها. ويمكن تبرير ذلك بأن

المصارف تقوم بدراسات دقيقة ومتأنية لطلبات القروض، وأيضاً قوة المراكز المالية الخاصة بالمقترضين على مستوى الأفراد والشركات.

جدول (7) نتائج الانحدار ذو الأثر المتغير (Random Effect Regression)

المتغيرات	Coef	z
CR	-0.15889	-0.40
R-squared		
Within	0.0087	

تمثل ***, **, *، درجة معنوية بـ 1% ، 5% ، 10% على التوالي

المصدر: التحليل الاحصائي Stata

❖ مؤشر المخاطر الائتمانية (CR): أظهرت نتائج الانحدار وجود علاقة سالبة غير معنوية بين العائد على حقوق الملكية الممثل بالربحية ومؤشر المخاطر الائتمانية، حيث بلغ مستوى المعنوية 90% تقريباً. كما يمكن تفسير ضعف العلاقة من خلال ملاحظة انخفاض مخصصات خسائر الائتمان للقروض المحتمل تعثرها. ويمكن تبرير ذلك بأن المصارف تقوم بدراسات دقيقة ومتأنية لطلبات القروض.

جدول (8) نتائج الانحدار ذو الأثر الثابت (Fixed Effect Regression)

المتغيرات	Coef	T-stat
LR	0.03834	0.75
R-squared		
Within	0.0025	

تمثل ***, **, *، درجة معنوية بـ 1% ، 5% ، 10% على التوالي

المصدر: التحليل الاحصائي Stata

❖ مؤشر مخاطر السيولة (LR(1)): أظهرت نتائج الانحدار فيما يتعلق بهذا المؤشر أن العلاقة موجبة غير معنوية بين مؤشر مخاطر السيولة والعائد على حقوق الملكية الممثل بالربحية، حيث بلغ مستوى المعنوية 11%. وهذه النتيجة مخالفة لمعظم الدراسات السابقة، كما يمكن تبرير ذلك من خلال الرجوع إلى كيفية احتسابها ووجدنا أن تركيز الموجودات السائلة المربحة أعلى من الغير مربحة للمصارف وهذا ما يفسر طردية العلاقة.

جدول (9) نتائج الانحدار ذو الأثر المتغير (Random Effect Regression)

المتغيرات	Coef	z
LR	0.00631	0.14
R-squared		
Within	0.0025	

تمثل ***, **, *، درجة معنوية بـ 1% ، 5% ، 10% على التوالي

المصدر: التحليل الاحصائي Stata

❖ مؤشر مخاطر السيولة (LR(1)): أظهرت نتائج الانحدار وجود علاقة موجبة غير معنوية بين مؤشر مخاطر السيولة والعائد على حقوق الملكية الممثل بالربحية، حيث بلغ مستوى المعنوية 70% تقريباً. جاءت هذه النتيجة مخالفة لمعظم الدراسات السابقة. ويمكن تبرير ذلك من خلال وضع المصارف لمعظم موجوداتها السائلة في موجودات سائلة تدر عوائد "مربحة".

جدول (10) نتائج الانحدار ذو الأثر الثابت (Fixed Effect Regression)

المتغيرات	Coef	T-stat
Liq	-0.11543	-1.31
R-squared		
Within	0.0075	

تمثل ***, **, *، درجة معنوية بـ 1% ، 5% ، 10% على التوالي

المصدر: التحليل الاحصائي Stata

❖ مؤشر مخاطر السيولة (2) (Liq) : أظهرت نتائج الانحدار وجود علاقة سالبة غير معنوية بين المؤشر الذي يقيس نسبة الاستثمارات المتاحة للبيع إلى إجمالي الأصول والعائد على حقوق الملكية. حيث بلغ مستوى المعنوية

16%. وجاءت العلاقة منسجمة مع الدراسات السابقة. هذا المؤشر يتمل بقياس آخر وثانوي لقياس مخاطرة السيولة في المصارف.

جدول (11) نتائج الانحدار ذو الاثر المتغير (Random Effect Regression)

المتغيرات	Coef	z
Liq	-0.1082	-1.34
R-squared		
Within	0.0075	

تمثل ***, **, *، درجة معنوية بـ 1% ، 5% ، 10% على التوالي

المصدر: التحليل الاحصائي Stata

❖ **مؤشر مخاطر السيولة (2) (Liq):** أظهرت نتائج الانحدار وجود علاقة سالبة غير معنوية بين المؤشر الذي يقيس نسبة الاستثمارات المتاحة للبيع إلى إجمالي الموجودات ومؤشر العائد على حقوق الملكية الممثل بالربحية. حيث بلغ مستوى المعنوية 16% تقريباً. حيث جاءت النتيجة منسجمة مع ما هو منتظر من الدراسة. ويمثل هذا المؤشر مقياساً ثانوياً لقياس مخاطرة السيولة في المصارف.

جدول (12) نتائج الانحدار ذو الاثر الثابت (Fixed Effect Regression)

المتغيرات	Coef	T-stat
Lev	-0.30207***	-3.09
R-squared		
Within	0.0405	

تمثل ***, **, *، درجة معنوية بـ 1% ، 5% ، 10% على التوالي

المصدر: التحليل الاحصائي Stata

❖ **مؤشر مخاطر رأس المال (Lev):** أظهرت نتائج الانحدار وجود علاقة سالبة ذات دلالة معنوية قوية جداً بين مؤشر العائد على حقوق الملكية الممثل بالربحية ومؤشر مخاطر رأس المال الممثل بنسبة "الرافعة المالية". حيث جاءت النتيجة غير منسجمة مع الدراسات السابقة وما هو منتظر من الدراسة، وكانت العلاقة "عكسية". وهذا يمكن تبريره بأن المصارف السعودية تحتفظ برأس مال مرتفع وأعلى من المتطلبات المفروضة. وأيضاً أن زيادة رأس المال عن الحد المطلوب يؤدي إلى زيادة مستوى الأمان بالنسبة إلى استثمارات المصارف ولكن من جهة أخرى يؤثر سلباً على الربحية.

جدول (13) نتائج الانحدار ذو الاثر المتغير (Random Effect Regression)

غيرات	Coef	z
Lev	-0.34745***	-3.91
R-squared		
Within	0.0405	

تمثل ***, **, *، درجة معنوية بـ 1% ، 5% ، 10% على التوالي

المصدر: التحليل الاحصائي Stata

❖ **مؤشر مخاطر رأس المال (Lev):** أظهرت نتائج الانحدار وجود علاقة سالبة ذات دلالة معنوية قوية بين مؤشر العائد على حقوق الملكية الممثل بالربحية ومؤشر مخاطر رأس المال. حيث جاءت النتيجة غير منسجمة مع ما هو منتظر من الدراسة، فكانت الإشارة سالبة "علاقة عكسية" وبمستوى معنوية 1%. جاءت النتيجة منسجمة مع ما ذكره (Berger, 1991) حيث يرى أن العلاقة بين مؤشر الرفع المالي والربحية تكون سالبة عندما يكون رأس المال أكبر من الحد الأمثل.

يلاحظ من نتائج تحليل بيانات كل متغير على حده، عدم وجود فروقات تذكر بينها وبين النتائج السابقة.

وفي ضوء النتائج السابقة وتحليلها، فإنه يمكن تلخيص ما أظهرته الدراسة بعد تحليلها إحصائياً على النحو التالي:

أولاً: نتيجة نموذج الانحدار ذو الأثر الثابت:

- ✓ وجود علاقة عكسية ضعيفة بين مؤشر المخاطر الائتمانية والربحية.
- ✓ وجود علاقة طردية ضعيفة بين مؤشر مخاطر السيولة 1 والربحية.
- ✓ وجود علاقة عكسية ضعيفة بين مؤشر مخاطر السيولة 2 والربحية.
- ✓ وجود علاقة عكسية قوية جداً بدرجة معنوية 1% بين مؤشر مخاطر رأس المال والربحية.

ثانياً: نتيجة نموذج الانحدار ذو الأثر المتغير:

- ✓ وجود علاقة عكسية ضعيفة جداً بين مؤشر المخاطر الائتمانية والربحية.

- ✓ وجود علاقة طردية ضعيفة جداً بين مؤشر مخاطر السيولة¹ والربحية.
- ✓ وجود علاقة عكسية ضعيفة بين مؤشر مخاطر السيولة² والربحية.
- ✓ وجود علاقة عكسية قوية جداً بدرجة معنوية 1% بين مؤشر مخاطر رأس المال والربحية.

اختبار Hausman:

بغية المفاضلة بين النموذجين واختيار النموذج الأكثر تمثيلاً ودقة لاعتماده كصيغة للعلاقة بين المخاطر المدروسة وبين مؤشر الربحية للمصارف السعودية (العائد على حقوق الملكية) فقد قام الباحث بإجراء اختبار إحصائي يُسمى اختبار هوسمان (Hausman).

حيث يسمح هذا الاختبار باختيار النموذج الأكثر تمثيلاً والأدق تقديراً. يتم من خلال هذا الاختبار اعتماد النموذج ذو الأثر المتغير في حال تم قبول فرضية العدم. بينما يتم اعتمادا النموذج ذو الأثر الثابت عندما تُرفض فرضية العدم.

- فإذا كانت $0.05 < Prob$ نقبل فرضية العدم وبالتالي نعتد النموذج ذو الأثر المتغير.
- وإذا كانت $0.05 > Prob$ نرفض فرضية العدم وبالتالي نعتد النموذج ذو الأثر الثابت.

وبعد إجراء اختبار Hausman ظهرت لنا النتائج التالية:

$$H = 15.52 \text{ with } p\text{-value} = \text{prob} > \chi^2 = 0.0037$$

وعلى اعتبار أن $0.05 > Prob$ فإننا نقبل فرضية البديل ونعتمد بالتالي النموذج ذو الأثر الثابت. عندئذٍ يمكننا بناءً على ما تقدم صياغة المعادلة التي تربط بين المخاطر المدروسة والعائد على حقوق الملكية في المصارف السعودية وفق النموذج التالي:

$$ROE_{it} = -0.091 - 0.732(CR) + 0.099(LR) - 0.132(Liq) + 0.262(Lev) + \varepsilon_{it}$$

من خلال النظر إلى معامل التحديد (R-Square) الخاص بنموذج الانحدار ذو الأثر الثابت، نلاحظ بأنه يساوي (0.0612)، مما يعني أن هذه المخاطر مجتمعة تؤثر على الربحية في المصارف السعودية، وأن هذه العوامل تُفسر ما مقداره 6.12% تقريباً من التغيرات التي تحدث في المتغير التابع، وهي بلا شك نسبة ضعيفة، ولكنها أفضل من تلك النسبة المتعلقة بنموذج الانحدار ذو الأثر المتغير، والذي بلغ 4.9%، ذلك الأمر يؤكد صحة تبني نتائج تحليل الانحدار ذو الأثر الثابت واعتبار النموذج الذي يمثلها الصيغة الأنسب لصياغة وتقييم العلاقة بين المخاطر المدروسة وربحية المصارف.

الاستنتاجات والتوصيات:

من خلال المعالجة الإحصائية واختبار فرضيات الدراسة تم التوصل إلى النتائج التالية:
تم اعتماد نموذج الانحدار ذو الأثر الثابت ليمثل أفضل صيغة للعلاقة التي تربط بين المخاطر المالية، من جهة، والمتمثلة بمخاطر السيولة، مخاطر الائتمان ومخاطر رأس المال، وبين العائد على حقوق الملكية المعبر عن الربحية للمصرف، من جهة ثانية. وبتجنية ذلك يمكننا اعتماد النتائج التالية:

✓ أظهرت نتائج التحليل الإحصائي وجود علاقة عكسية بدرجة معنوية (12%)، بين مؤشر المخاطر الائتمانية والربحية. وفي ضوء النتائج التي توصلت إليها الدراسة فقد أظهرت تحليلات إنبات صحة الفرضية الأولى والتي أشارت إلى إن وجود أثر عكسي بين المخاطر الائتمانية والربحية في المصارف، إلا أن هذه العلاقة ضعيفة نسبياً، وبمستوى ثقة 88%.

✓ أظهرت نتائج التحليل الإحصائي وجود علاقة طردية ولكنها ضعيفة نسبياً بدرجة معنوية (11%) بين مؤشر مخاطر السيولة¹ والربحية. وهذا يعني عدم إنبات فرضية الدراسة الثانية والتي تنص على وجود علاقة عكسية ذات دلالة معنوية بين مخاطر السيولة وربحية المصرف المتمثل بالعائد على حقوق الملكية.

✓ أظهرت نتائج التحليل الإحصائي وجود علاقة عكسية ولكنها ضعيفة نسبياً بدرجة معنوية (16%) بين مؤشر مخاطر السيولة² والربحية. وهذا يعني إنبات فرضية الدراسة الثانية والتي تنص على وجود علاقة عكسية ذات دلالة معنوية بين مخاطر السيولة وربحية المصرف. إلا أن هذه العلاقة ضعيفة نسبياً، بمستوى ثقة 84%.

✓ أظهرت نتائج التحليل الإحصائي وجود علاقة وثيقة بين الرافعة المالية وربحية المصرف، بمعنى أنه يوجد علاقة طردية قوية جداً بدرجة معنوية (1%) بين مؤشر مخاطر رأس المال والربحية، الأمر الذي يُنبئ بفرضية الدراسة الثالثة والتي أشارت إلى وجود علاقة موجبة ذات دلالة إحصائية بين مخاطر رأس المال ممثلة بمؤشر الرفع المالي وربحية المصرف.

ومن خلال الاستنتاجات السابقة يوصي الباحث بما يلي:

- ✓ ضرورة اهتمام المصارف والمنشآت المالية بالدراسات والنماذج والتطبيقات المتعلقة بالمخاطر المالية وكيفية إدارتها بالشكل الذي يضمن عدم تعرض موجودات المصرف إلى انخفاض في قيمتها.
- ✓ ضرورة الاهتمام بالقروض المصرفية المباشرة وتطوير أساليب سياسات الائتمان وتسهيل إجراءاته وابتكار ما هو جديد، بحيث تكون المصارف السعودية على مستوى أعلني المنافسة محلياً وعربياً وعالمياً.

- ✓ التركيز على مجمل المخاطر المصرفية بأنواعها المختلفة، لما لها من دور كبير وحيوي على ربحية المصرف.
- ✓ عدم تركيز الائتمان في قطاع معين أو أشخاص معينين، ووجود إدارة تسليف رشيدة.
- ✓ رصد المخصصات الكافية لمقابلة التدني المحتمل في التسهيلات الائتمانية المباشرة.
- ✓ مقابلة التدفقات النقدية الداخلة والتدفقات النقدية الخارجة للعمليات بشكل مناسب مما يستدعي تخطيطاً سليماً لهذا السيولة.
- ✓ التوازن بين الاعتماد على الودائع والاعتماد على حقوق الملكية؛ لما لذلك من أثر واضح على الأرباح من ناحية، وعلى المخاطر من ناحية أخرى.
- ✓ توظيف وتأهيل عناصر فنية كفوءة في إدارة المخاطر في المصارف.

المراجع والمصادر

المراجع العربية:

- العلي، أحمد، (2014)، أثر المخاطر المالية على تقييم أداء المصارف: دراسة تطبيقية على المصارف التجارية السورية، إربد للبحوث والدراسات (العلوم الاقتصادية والإدارية)، الأردن.
- محمد، أمجد إبراهيم آدم، (2016)، العلاقة بين الرافعة المالية والمخاطر الكلية، جامعة شقراء، السعودية.
- قريشي، محمد جموعي، (2004)، تقييم أداء المؤسسات المصرفية، دراسة لحالة لمجموعة من البنوك الجزائرية خلال الفترة 2000-1994، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، الجزائر.
- العزكي، زيد أحمد محمد، (2010)، أثر المخاطر المصرفية على ربحية البنوك التجارية اليمنية لفترة 2008-1999، كلية المال والأعمال، جامعة آل البيت.
- الخطيب، أحمد زياد محمد حسن، (2016)، أثر مخاطر الائتمان على الأداء المالي في المصارف الإسلامية، جامعة العلوم الإسلامية العالمية، كلية الدراسات العليا، الأردن.
- الساعدي، علاء عبدالحسين صالح، (2015)، ربحية المصارف والعوامل المؤثرة فيها: دراسة تطبيقية على المصارف العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، المجلة العربية للإدارة، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مصر.
- محمد، ياسر أحمد مدني، (2014)، أثر المخاطر المصرفية الرئيسية كأحد مناطق الفعالية في إدارة الأصول والخصوم على كفاية رأس المال المصرفي في البنوك التجارية المصرفية: دراسة تطبيقية، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، جامعة سعد دحلب البلديّة، الجزائر.
- البقار، مصطفى سالم محمد، (2015)، أثر مخاطر السيولة على أداء المصارف: دراسة تطبيقية على المصارف التجارية الليبية العامة، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، مصر.
- فارس، حسن إسماعيل، (2015)، تأثير المخاطر المصرفية على الأداء المالي وانعكاساتها على القيمة السوقية للأسهم البنوك التجارية المقيدة في بورصة الأوراق المالية المصرية، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، مصر.

المراجع الأجنبية:

- Angbazo, L. 1997. Commercial Bank Net Interest Margins, Default Risk, Interest- Risk, and Off-Balance Sheet Banking. Journal of Banking and Finance, 21: 55-87.
- Fauziah Hanim Tafri, Zarinah Hamid, Ahmed Kameel Mydin Meera, and Mohd Azmi Omar, (2009), The Impact of Financial Risks on Profitability of Malaysian
- Hutchion, D. & Raymond, A. K. Cox, The Causal relationship Between Bank Capital and Profitability, Annal of Financial Economics.
- Wong, K. 1997. On the Determinants of Bank Interest Margins under Credit and Interest Rate. Journal of Banking and Finance, 21: 251-271.
- Lev, Ratnovski, 2013. Liquidity and Transparency in Bank Risk Management Journal of Financial Intermediation.
- Zuzana, Fungacova. 2008, Determinants of Bank Interest Margin in Russia: Does Bank Ownership Matter?

مراسيم وتقارير وقرارات وبيانات:

التقارير المالية المفصلة للمصارف:

- التقارير المالية السنوية والربع سنوية لمصرف الراجحي من عام 2013-2017
- التقارير المالية السنوية والربع سنوية لمصرفا الأبناء من عام 2013-2017
- التقارير المالية السنوية والربع سنوية لمصرف الرياض من عام 2013-2017
- التقارير المالية السنوية والربع سنوية لمصرف الأهلي من عام 2013-2017
- التقارير المالية السنوية والربع سنوية لمصرف سامبا من الجزيرة عام 2013-2017
- التقارير المالية السنوية والربع سنوية لمصرف الأول من عام 2013-2017
- التقارير المالية السنوية والربع سنوية لمصرف السعودي للاستثمار من عام 2013-2017

التقارير المالية السنوية والربع سنوية لمصرف ساب من عام 2013-2017
التقارير المالية السنوية والربع سنوية لمصرف العربي من عام 2013-2017
التقارير المالية السنوية والربع سنوية لمصرف السعودي الفرنسي من عام 2013-2017
التقارير المالية السنوية والربع سنوية لمصرف البلاد من عام 2013-2017
التقارير المالية السنوية والربع سنوية لمصرف الجزيرة من عام 2013-2017
مواقع إلكترونية:

www.tadawul.com.sa :Tadawul

www.sama.gov.sa :مؤسسة النقد العربي السعودي

بوابة ارقام المالية: https://www.argaam.com

المكتبة الرقمية السعودية: https://www.kfu.edu.sa/ar/Deans/Library/pages/sdl.aspx